كنقد وحديد ونحاس وهو المراد في الترجمة من معدن كضرب اقام ومنه
جنات عدن والركاز وهو ما دفن في الارض من ركن غرز او خفي ومنه
او تسمع لهم ركزا اي صوتا خفيا من استخرج وهو من اهل زكات
دهبا او فضة من معدن لزمه عشر لا فرق بين ان يخرج من ارض مباحة
او مملوكة له كذا اقتصر واعليه وقضيته انه لو كان من ارض موقوفة
عليه او على جهة عامة او من ارض نحو مسجد ورباط لا تجب زكاته
ولا يملكه الموقوف عليه ولا نحو المسجد والذي يظهر في ذلك انه ان
امكن حدوثه في الارض وقال اهل الخبرة انه حدث بعد الوقف
او المسجد فهو ملك الموقوف عليه كربع الوقف ونحو المسجد ولزم
مالكه المعين زكاته او قبلها فلا زكاة فيه لانه متعين الوقف وان تردد
في ذلك اهل الخبرة فهو كما قبل الامام المشهور فيه وفي
قول تجب الخمس وفي قول ان حصل بتعب فربع العشر والا الخمس
ويشترط النصاب لا الحول على المذهب فيهما وبضم بعضه الى بعض
ان اتحد المعدن لا ان تعدد وان تقارب وكذا الركاز وتتابع العمل
ولا يشترط اتصال النيل على الجديد فاذا قطع العمل بعذر كاصلاح
آلة وهرب اجير ومرض وسفر اي لغير نزهة مما يظهر الا حرم
بضم وان طال الزمن عرفا ولا يقطع بعذر فلا يضم الى ماكله من جنسه
او عرض تجارة تقوم بجنسه في اكمال النصاب فان كمل به النصاب
زكى الثاني فلو استخرج بالاول خمسين ثم استخرج بالثاني كمال النصاب
لم يضم الخمسين لما بعدها فلا زكاة فيها ويضم المائة والخمسين لما
قبلها فيخرج كيفما تحدم الحمل اه حرم ومثل عرض التجارة المقوم
بجنس ما اخرجه من المعدن كل ما من جنسه اذا ملكه ولو بحكم
غير المعدن كارث وان غاب بشرط علمه ببقائه وتجب فيه الزكاة
وقود تجب جاهلي اي من قبل بعثته صلى الله عليه وسلم الخمس
الخمس يصرف مصرف الزكاة ويشترطه النصاب والنقد اي كونه ذهبا
او فضة على المذهب ولا يشترط الحول اجماعا فاسقط ان وجد
دفين اسلامي في عالم ماكله فكله او جهله فلقطة وانما يملك

الواجد

الواجد الجاهلي ولا تلزمه زكاته ان وجد في موات ولو دار الحرب وان ذبوا
عنه ومثله ضرب او قلاع او قبور جاهلية او ملكه احياء ان وجده
في مسجد او شارع ولم يعلم ماكله فلقطة على المذهب وفي ملك شخص
ملكه ان ادعاه والا فمن ملك منه وهكذا حتى ينتهي الى المحيي للارض
ولو تناسخ بايع ومشتر او مكره ومكترى او معير ومستعير صدقوا
اليد يمينه كبقيه الامته هذا ان احتمل صدقه والا لم يصدق تنبيه
لا يمكن ذمي من اخذ معدن او ركاز من دارنا لانه دخل فيها بعد
ما اخذه قبل دعاجه يملكه كحطبها اه حج والله اعلم ويجب
الفطرة قد افرد ها غيره بترجمة قوله كرمضان اي كفرض رمضان
وقوله قال وكبع هو الامام المشهور احد شيوخ الامام الشافعي رضي الله عنه
شكوت الى وكيع سوء حفظي فارشدني الى ترك المعاصي قوله وكما على
مكاتب اي بل هو من اهل الزكاة لكن لا ياخذ من زكاة سيده شيئا
قوله وتزيل ملك اي من نحو بيع وهبة ونذر قوله ادائها احتراز
به عن وقت جواز اخراجها وذلك من اول ليله من رمضان
الى غروب شمس ثاني ان تاخير اخراجها الى ما بعد صلاة
العيد لا عذر يكره وقيل او قرابة اي شب قادر على كسب
اي اما العاجز عن الكسب فتطرته على من عليه نفقته نخلاف القادر
على الكسب اذا لم يكتسب فلا زكاة عليه نفقته نخلاف القادر
لاعسار ولا على غيره لعدم وجوب نفقته على الغير المعين
عمن تلزمه نفقته قال حج وعمن تجب نفقته ولا تجب فطرته
عبد بيت المال والمسجد وموقوف على جهة او معين ومن على سيارة
المسلمين نفقته ومن تجب هذه على واحد وتلك على اخر قدمت
بشرط علم مع عامل قراض او مساقاة ومتاخر قنه وبشرط نفقته
على المسافر ونسخ بالنفقة قطرة الاول والثاني والسيد والمالك
على نفسه كما هو ظاهر وهل الحمل الجنين الخادم للزوجة نفقته كما
تلزمها بنا على ما جزم به في المجموع وتبعه المحمولي وغيره انه لا يلزمه
فطرتها خلافا للرافعي كالمتولي فطرة نفسها مع نفقتها على زوج

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)